

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

يناير 2018

ملخص تنفيذي

يتضمن التقرير ثلاثة أقسام. يهتم القسم الأول بالتطورات الاقتصادية المحلية من حيث تطورات أسعار صرف أهم العملات الأجنبية: الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني، أمام الدينار الكويتي خلال الشهر السابق، يناير. وأهم التطورات النقدية المرتبطة بالبنك المركزي والمصارف التجارية، وتلك المرتبطة بسوق الأوراق المالية من حيث تطورات المؤشرات الثلاث للبورصة. ويعرض ضمن التطورات الاقتصادية المحلية، أيضاً أهم التطورات الخاصة بمعدل التضخم والنفطية خلال شهر يناير. أما القسم الثاني، فيتطرق لأحدث التقارير الاقتصادية المرتبطة بالتطورات الاقتصادية الخليجية، ممثلة بأحدث تصريح لمديرة صندوق النقد الدولي حول التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون، وتقرير معهد التمويل الدولي، واشنطن، عن حاجة الاقتصاد السعودي لمزيد من التنويع. في حين يهتم القسم الثالث بأهم التطورات الاقتصادية الدولية ممثلة بأخر تطورات الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والبطالة في الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية.

وبقدر تعلق الأمر بالقسم الأول من التقرير، التطورات الاقتصادية المحلية، وعلى شكل تطورات أهم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار، يلاحظ التقرير انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار خلال شهر يناير 2018 بحوالي (0.6%). وتعزى تقلبات هذا السعر خلال الشهر إلى عدة عوامل منها: ارتفاع أسعار المنازل في الولايات المتحدة، وارتفاع عدد الوظائف في القطاع الخاص، وارتفاع عجز الحساب الجاري، واتجاه سعر الفائدة للارتفاع، وارتفاع مخزونات العملة، ورفع توقعات النمو العالمي الصادرة من صندوق النقد الدولي، وتوقع انخفاض ضرائب الشركات.

في حين شهد سعر صرف اليورو مقابل الدينار، خلال شهر يناير 2018، ارتفاعاً بنسبة (2.8%) . وتعود تقلبات هذا السعر، خلال الشهر المذكور للعديد من العوامل، منها: تحسن الإنتاج الصناعي بمنطقة اليورو، وتسجيل الحساب الجاري بالمنطقة فائضاً، وانخفاض معدل التضخم، وموافقة دائنو الاتحاد الأوروبي على بدء محادثات لتخفيف الديون المحتملة على اليونان، وانخفاض عجز الموازنة في المنطقة.

أما سعر صرف الاسترليني تجاه الدينار فقد شهد ارتفاعاً، خلال شهر يناير 2018، بنسبة (4.3%) . وتعود تقلبات السعر، خلال الشهر المذكور، إلى عدة عوامل، منها: ارتفاع متوسط أسعار المساكن في بريطانيا، وارتفاع الإنتاج الصناعي، وتأييد هولندا، واسبانيا لصفقة تضمن بقاء بريطانيا قريبة من الكتلة التجارية، واتجاه الاقتراض البريطاني نحو الانخفاض، وانخفاض عدد الرهون العقارية البريطانية.

وتضمنت التطورات الاقتصادية المحلية، أيضاً، تطورات سوق الأوراق المالية، حيث شهدت المؤشرات الثلاث: المؤشر السعري، والوزني، وكويت (15)، ارتفاعاً، خلال شهر يناير 2018، بنسب (5.9%) و(2.9%) و(3.1%)، تباعاً. ويعود ذلك لعمليات شراء الأسهم القيادية والتشغيلية، بالإضافة إلى مساهمة تحسن سعر برميل النفط الإيجابية على ارتفاع هذه المؤشرات.

وعند تطرق التقرير للتطورات النقدية والمصرفية، خلال شهر يناير 2018، أشار إلى إصدار بنك الكويت المركزي لسندات بقيمة (240) مليون دينار لأجل ستة أشهر، لتنظيم سيولة القطاع المصرفي، والتي تمت تغطيتها بأربعة مرات. بالإضافة إلى إصدار البنك لسندات بقيمة (240) مليون دينار لأجل ثلاث أشهر، وبقيمة (200) مليون دينار لأجل ثلاث أشهر. وشهد عرض النقود ارتفاعاً بنسبة (1.1%) بشهر نوفمبر 2017 مقارنة بشهر أكتوبر. كما تعرضت التسهيلات الائتمانية للمقيمين، والائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية، والقروض الشخصية، للانخفاض. مع ارتفاع مطالبات البنوك المحلية (سندات الخزينة العامة) على بنك الكويت المركزي، بنسبة (3.8%) خلال شهر نوفمبر مقارنة بالشهر السابق. وشهدت أسعار الفائدة على الودائع

استقراراً خلال شهر نوفمبر 2017 مقارنة بالشهر السابق. واتجه معدل التضخم إلى الانخفاض ليصل إلى (113.0) خلال شهر ديسمبر 2017 (2013 = 100) بفعل انخفاض أسعار الكساء وملبوسات القدم، وخدمات المنازل، والصحة، والنقل، والاتصالات، والترفيه.

وتناول التقرير أحدث التطورات النفطية خلال شهر يناير 2018. فقد انخفض العرض النفطي العالمي إلى (97.7) مليون برميل/ يوم، مع ارتفاع الطلب النفطي العالمي ليصل إلى (1.4) مليون برميل بفعل التوقعات المشجعة لنمو الطلب العالمي. ووصلت الأسعار النفطية ممثلة بسلة أسعار أوبك إلى (60.74) دولار/ برميل في نوفمبر 2017. في حين وصلت أسعار النفط بدولة الكويت إلى حوالي (65.7) دولار/ برميل في 18 يناير 2018. مع وصول الإنتاج النفطي للدولة إلى حوالي (2.7) مليون برميل/ يوم في يناير 2018.

بعد ذلك يهتم التقرير بعرض أهم التقارير الخاصة بالتطورات الاقتصادية الخليجية. ويبدأ بكلمة السيدة "كريستين لاغارد" مديرة صندوق النقد الدولي، أمام منتدى المالية العامة الثالث - دبي. وتضمنت كلماتها عدة محاور: السياق الاقتصادي، وأهم تحديات المالية العامة، وأولويات الإنفاق، واستشراف المستقبل. وأشارت، ضمن السياق الاقتصادي، إلى التطور الإيجابي الحاصل في تحسّن معدلات نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى (3.9%) بين عامي 2018 و 2019. إلا أن هذا التحسن ليس كافياً لإنعاش الطلب بشكل فعّال. أما أهم التحديات في مجال السياسة المالية فقد أشارت إلى غياب الاستدامة في هذا المجال وأثاره السلبية على احتمال ارتفاع المديونية. مع أهمية القيام بإصلاحات في جانب الإيرادات، على شكل العمل بضريبة القيمة المضافة، وتوسيع القاعدة الضريبية. في حين اهتم محور أولويات الإنفاق، التي تتصف بالارتفاع في دول مجلس التعاون (55% من الناتج المحلي الإجمالي)، وتفوق هذه النسبة تلك السائدة في البلدان الصاعدة. مع عدم إشارتها لأهمية الاستثمارات العامة في مجال الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية. مع عدم وجود ما يبرر في الإفراط بدعم الطاقة (يمثل الدعم حوالي 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للنفط). مع أهمية معالجة الأجور العامة لتأثيرها السلبي على استدامة المالية العامة.

وتضمن محور استشراف المستقبل الجهود المبذولة لترشيد استخدام الطاقة، بعيداً عن الاعتبارات السياسية. وربط أجور القطاع العام بالقطاع الخاص، وأهمية العمل ضمن منظور شامل واستراتيجي يضمن النمو والعدالة الاجتماعية، وتنويع مصادر الدخل. مع أهمية خاصة لضمان "كفاءة الإنفاق العام"، والوفر المحتمل بسبب رفع الكفاءة، خاصة كفاءة الاستثمار العام. بالإضافة إلى أهمية استخدام "الرقمنة" كأحد أدوات رفع كفاءة الإنفاق.

بعد ذلك أشارت التطورات الاقتصادية الخليجية إلى أحدث تقرير صادر من "معهد التمويل الدولي" حول أهمية تعميق التنويع في الاقتصاد السعودي. ويشير تقرير المعهد إلى إصدار المملكة العربية السعودية لخطة خاصة بالتحول عام 2016 تمتد لغاية عام 2030، تستهدف رفع حصة المساهمات غير النفطية في الناتج، وكذلك حصة القطاع الخاص، وخفض معدل البطالة، ورفع مساهمة الإناث بسوق العمل. إلا أنه يلاحظ أن ضغط الاستثمار العام قد ساهم في تواضع مساهمة القطاع الخاص، مع تواضع في تنويع الصادرات، والتصنيع (مقارنة ببلدان مثل الهند وماليزيا). مع الملاحظة بتحسن تنويع إيرادات المملكة بفعل تشجيع العمل بالإيرادات غير النفطية/ الناتج المحلي الإجمالي، والتي ارتفعت من (4.6%) عام 2014 إلى (7.0%) عام 2017. مع توقع مساهمة ضريبة القيمة المضافة بتحسين الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية.

كما قامت المملكة بإدخال "نظام النقاط" لتشغيل العمالة السعودية، خاصة الجامعية، في القطاع الخاص. مع أهمية رفع المسجلين في التخصصات الفنية والعلمية، ورفع المسجلين في معاهد التدريب. ولاحظ تقرير المعهد ارتفاع معدل البطالة بين الإناث (33%) مقارنة بـ (7%) بين الذكور (والمعدل الإجمالي 13%). وكذلك ارتفاع البطالة بين الشباب (28%). وتقوم السلطات بمعالجة هذه التطورات السلبية بسوق عمل الشباب من خلال تشجيع العمل للحساب الخاص بدعم من جهات أخرى مثل بنك التنمية الصناعية.

ويتطرق تقرير المعهد، أخيراً، إلى عدد من الإجراءات المقترحة لكسر جمود عدد من القطاعات، ومن هذه الإجراءات: أولاً، الإصلاح الجذري للأجور العامة، وغير المتسقة مع الأجر التنافسي (القطاع الخاص)، وإصلاح نظام التأمين بالقطاع الخاص. ثانياً، أهمية إصلاح النظام التعليمي خاصة في المراحل الابتدائية والثانوية. ثالثاً، العمل على تعزيز مرونة سعر الصرف (حسب رأي تقرير المعهد)، ليتسق ذلك مع جهود تنويع مصادر الدخل. رابعاً، العمل على خفض نسبة العجز غير النفطي/ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

وأخيراً، تضمن التقرير، في قسمه الثالث، التطورات الاقتصادية العالمية، ممثلة بأهم التطورات في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، والبطالة في الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية. وحسب إحصاءات مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي الخاصة بتقديراته للناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع عام 2017، ارتفع هذا الناتج بمعدل (2.6%) على أساس سنوي، بسبب تحسن الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والاستثمار الثابت غير السكني، والصادرات، والاستثمار الثابت السكني، والإنفاق الحكومي المحلي، وعلى مستوى الولاية، وعلى المستوى الفيدرالي. وشهد معدل البطالة الأمريكي، الحضري، استقراراً خلال شهر يناير 2018 (4.1%) مقارنة بالشهر السابق. وتجسّد الطلب على العمالة في قطاعات التشييد، وخدمات الأغذية والمشروبات، والرعاية الصحية، والصناعة التحويلية. ووصل عدد العاطلين إلى (6.7%) مليون.

وفيما يتعلق الأمر في تطورات معدل التضخم الأمريكي، للمناطق الحضرية، لشهر يناير 2018، فقد ارتفع بحوالي (0.5%)، وعلى أساس موسمي معدّل. وارتفع بـ (2.1%) عن عام 2017. مع مساهمة الكازولين، والمساكن، والملابس، والرعاية الصحية، والمواد الغذائية، في هذا الارتفاع.

أما فيما يخص تطورات المجموعة الأوروبية الاقتصادية فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي، المعدّل موسمياً، ارتفاعاً بـ (0.6%) خلال الربع الرابع من عام 2017 في كل من منطقتي اليورو (EA19)، والمجموعة الأوروبية (EU28). في حين شهد معدل البطالة في منطقة اليورو (EA19)، المعدّل موسمياً، معدلاً وصل إلى (8.7%) في ديسمبر 2017، والذي يعتبر مستقراً

مقارنة بالشهر السابق، والذي يعتبر، أيضاً، الأقل منذ شهر ديسمبر 2016. أما في المجموعة الأوروبية (EU28) فقد وصل معدل التضخم، في ديسمبر 2017، إلى حوالي (7.3%). ويعتبر هذا المعدل الأقل منذ أكتوبر 2008. ويقدر مكتب الإحصاء الأوروبي عدد العاطلين في المجموعة الأوروبية (EU28) بحوالي (17.61) مليون، منهم (14.37) مليون في منطقة اليورو (EA19). وتركّز أقل معدل بطالة في جمهورية الجيك (2.3%)، وألمانيا (3.6%)، خلال شهر ديسمبر 2017.